

الاقتصاد

وزير التخطيط والبحث العلمي وسفير الاتحاد الاوروبى فى مصر:

دعم أوروبا للاقتصاد يسير بشكل طبيعى لتطبيق خريطة الطريق

الاربعة عشر دولة المطلة على البحر الابيض، وكان الدكتور أشرف العربى وزير التخطيط قد شهد مؤتمر خارطة الطريق الاقتصادية الذى استضافته الأكاديمية البحرية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى وحضره د. رمزى جورج وزير البحث العلمى واللواء طارق مهدي محافظ الإسكندرية والدكتور إسماعيل عبد الغفار رئيس الأكاديمية وقال اشرف العربى أن الخطط الحالية سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل يتم وضعها بعد التشاور والتوافق المجتمعى عليها مؤكدا أن التوافق المجتمعى هو الضامن الوحيد لتنفيذ هذه الخطط وليس الضامن هذه المرة الحكومة أو وزارة بعينها لأنها ببساطة هى خطة مواطن أى وضعت بعد مناقشة مجتمعية حقيقية وبالتالي سوف يحميها ويضمن تنفيذها الوطن الذى شارك فى وضع هذه الخطة، مؤكدا أن الجولة الميدانية التى قام بها قبل المؤتمر مع محافظ الإسكندرية فى بعض المناطق العشوائية التى تعاني نقصا فى بعض المشروعات بان بهدف دمج التخطيط الاستراتيجى لوزارة التخطيط مع النبض الحقيقى للجماهير .



العربى والوكيل ورمزى ستينو وسفير الاتحاد الاوروبى خلال اللقاء

الرسمى تجاه دعم الديمقراطية فى مصر لافتا الى ان تكثيف التعاون مع القطاع الخاص المصرى وتنمية الشركات يعد دعما للديمقراطية التى تتحرك مصر نحوها عبر خريطة الطريق التى بدأ تنفيذها بالفعل.

وصرح الدكتور علاء عز أمين عام اتحادى الغرف المصرية والاوروبية، بان هذه المشاريع تشكل حوالى ٤٠٪ من المشاريع التى تم الموافقة عليها حيث تلقت ادارة البرنامج اكثر من ٢٠٠٠ مشروع من

شهد اللقاء اكثر من ١٠ وزراء لدول الاتحاد الاوروبى وقناصل الاتحاد الاوروبى بالاسكندرية، ومن جانبه اكد رمزى ستينو وزير البحث العلمى على اهمية التعاون بين القطاع الخاص المصرى ممثلا فى اتحاد الغرف التجارية واجهزة البحث العلمى المختلفة لتحقيق تطور ملحوظ فى العملية الانتاجية واكد جيمس موران سفير الاتحاد الاوروبى على استمرار العلاقات بين دول الاتحاد الاوروبى ومصر لدعم مسيرة الديمقراطية وحث احمد الوكيل الاتحاد الاوروبى على التحرك

كتب . رافت أمين ومجدى حسين:

أكد الدكتور اشرف العربى وزير التخطيط ان العلاقات المصرية الاوروبية مستمرة بشكل طبيعى وبدون اى معوقات، وانها ستشهد خلال المرحلة المقبلة مزيدا من التطوير فى ظل اهتمام الجانب الاوروبى بخارطة الطريق لتحقيق الديمقراطية فى مصر، مشيرا الى ان لدينا فى مصر برامج لتحفيز الاقتصاد خلال الشهور الستة المقبلة من خلال عدد من المشروعات كثيفة العمالة والتى تخدم القاعدة العريضة من المجتمع لتوفير فرص العمل لاستيعاب جانب من نسب البطالة، والعمل على تخفيف الاعباء على محدودى الدخل وحتى يشعر المواطن بثمار ثوراته.

جاء ذلك خلال اطلاق ٨ مشاريع اقليمية جديدة من مقر الغرفة التجارية المصرية بالاسكندرية ممولة من الاتحاد الاوروبى لدعم وتحديث قطاعات الصناعات الغذائية والنسجية والسياحة والطاقة الشمسية والبيئة والمدارس تتجاوز قيمتهم ٢٦٠ مليون جنيه من برنامج حوض البحر المتوسط التابع لمكون التعاون عبر الحدود فى اطار الية الجوار والمشاركة الاوروبية

سفير الاتحاد الأوروبي خلال تدشين ٨ مشروعات بالاسكندرية :

٢٦٠ مليون دولار استثمارات في التعليم والطاقة والبيئة

**الاسكندرية - سرحان سنارة
وأحمد سليم:**

أكد جيمس مورون سفير الاتحاد الأوروبي بالقاهرة، أن علاقات دول الاتحاد مع مصر مستمرة في كافة المجالات وخاصة في المجال الاقتصادي، وأنه يحدث تغيير التطورات التاريخية في أعقاب ثورة الثلاثين من يونيو.. جاء ذلك خلال تدشين ٨ مشروعات استثمارية أمس بالاسكندرية بمشاركة ٩ دول أوروبية - بحوض البحر المتوسط - وبتكلفة إجمالية ٢٦٠ مليون دولار في مجالات التعليم والطاقة والنسيج والبيئة، بحضور قناصل عدد من الدول الأوروبية والعربية وأعضاء الغرفة التجارية وجمعية رجال الأعمال، وعدد من رجال الأعمال والصناعة.

ودلل مورون على استمرار العلاقات بالاتفاقية التي تم توقيعها أمس بالاسكندرية مشيراً إلى سعي الاتحاد

إلى تمديد وتوسيع التعاون مع مصر.

وقال أشرف العربي وزير التخطيط أنه بدأ تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية برؤية استراتيجية تمتد حتى ٢٠٢٢ من أجل تنمية عدد من قطاعات البنية الاستثمارية ورفع معدلات التنمية لتصل لنحو ثلاثة ونصف بالمائة بعد تراجعها خلال الأعوام الماضية.

وأوضح الدكتور رمزي ستينو وزير الدولة للبحث العلمي أن اختيارات التحول الديمقراطي والمراحل الانتقالية غالباً ما ترتبط بتحديات اقتصادية مهمة تستدعي تعظيم العلاقات الاقتصادية، كما تؤكدتها المشروعات المدشنة حالياً بالتعاون مع دول حوض المتوسط.

وقال أحمد الوكيل رئيس اتحاد الغرف التجارية أن المشروعات تهدف إلى دعم وتحديث قطاعات الصناعات الغذائية والنسيجية والسياحية والطاقة الشمسية والبيئية

والمدارس، وتبادل الخبرات وخلق شراكات مع دول حوض البحر الأبيض، إلى جانب جذب الاستثمارات والتكنولوجيا الحديثة وتنمية الصادرات، وتجمع ٧٦ شريكا من أعضاء الغرف التجارية من دول عربية وأوروبية.

وقال اسماعيل عبدالغفار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، أن الاتفاقية تعتبر بمثابة فرصة لدعم التنافسية بما يخدم اقتصاد عدد من الدول المشاركة والمستفيدة من الاتفاقية، فضلا عن الفرص التي تتيحها من خلال التدريب وتبادل الخبرات.

وأكد الدكتور نادر رياض - رئيس اتحاد الغرف المصرية الأوروبية - أن المشاريع التي تم توقيعها تتضمن العديد من الأنشطة في مصر ودول الاتحاد الأوروبي منها المشاركة في معارض مؤتمرات دولية، والربط بين الشركات المصرية والأوروبية.